

Distr. General
11 January 2006

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي

دبي، ٧ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦

البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسات:

الطاقة والبيئة

إدارة المواد الكيميائية

السياحة والبيئة

ورقات معلومات أساسية للمشاورات الوزارية بشأن الطاقة والبيئة من أجل التنمية،
وإدارة المواد الكيميائية إضافة إلى السياحة والبيئة

ورقات مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي

موجز

تقدم هذه الوثيقة وملاحقها ورقات معلومات أساسية بغرض تحفيز المناقشة وإبراز القضايا
مثار الاهتمام للحكومات لكي يتم التصدي لها من جانب الوزراء ورؤساء الوفود أثناء مشاوراتهم
الوزارية بالدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وملاحق هذه الوثيقة
هي كالتالي: الوثيقة UNEP/GCSS.IX/9/Add.1 (الطاقة والبيئة من أجل التنمية)؛ الوثيقة
UNEP/GCSS.IX/9/Add.2 (إدارة المواد الكيميائية)؛ والوثيقة UNEP/GCSS.IX/9/Add.3 (السياحة
والبيئة).

ويرد بأسفل موجز لكل ملحق من هذه الملاحق. ويشتمل كل ملحق على جزء بشأن الأسئلة
الموجهة إلى المشاورات الوزارية بغرض اقتراح القضايا التي قد يرغب الوزراء وأعضاء الوفود في تناولها
أثناء مناقشتهم خلال الدورة الاستثنائية التاسعة.

* UNEP/GCSS.IX/1.

200106

K0650079

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى
الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أولاً - الطاقة والبيئة من أجل التنمية

١ - يقدم هذا الفصل موجزاً للوثيقة UNEP/GCSS.IX/9/Add.1 والتي تفحص القضايا الأساسية المعنية بالبيئة، والتنمية والطاقة جنباً إلى جنب مع الأهداف المتضاربة أحياناً والخاصة بالحفاظ على أمن مصادر الطاقة، وتوفير الطاقة الكافية لأغراض التنمية وكفالة التكامل البيئي. وتتضمن معلومات بشأن الوضع العالمي بالنسبة للطاقة، وتأثيرات استخدام الطاقة على صحة الإنسان وعلى البيئة، والروابط بين الطاقة والتنمية، وكذلك قضايا السياسات العامة الرئيسية.

٢ - وتركز البلدان المتقدمة حالياً على قضايا أمن الإمدادات، وعلى تقليل النتائج البيئية العالمية والإقليمية الناتجة عن استخدام الطاقة وبخاصة تغير المناخ. أما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فهي مهتمة بتوسيع نطاق خدمات النقل والطاقة الحديثة بحيث تصل إلى المواطنين الأكثر فقراً وبحل المشكلات الصحية الأكثر إلحاحاً الناتجة عن الاستخدام غير الكفء وتكنولوجيات الحرق العتيقة. وتمثل الصعوبة في التوفيق بين مختلف هذه الأولويات، وتحقيق توافق واسع في الآراء وذلك لتغيير الطريقة التي يستعملها البشر في الحصول على إمدادات الطاقة واستخدامها، والعمل في نفس الوقت على ضمان توفير قدر كاف من الطاقة للوفاء باحتياجات التنمية.

٣ - وثم تحد رئيسي ينتظر العقود القادمة من الزمن ألا وهو تزويد الأعداد المتنامية من السكان في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بخدمات الطاقة الأخرى التي يحتاجون إليها لتحسين حياتهم، وعمل ذلك بصورة أكثر نظافة وأكثر كفاءة، مع توليد تأثيرات أقل على صحة البشر والبيئة بما في ذلك تغير المناخ.

٤ - تقيمن على وضع سياسات الطاقة العالمية ثلاثة اهتمامات شاملة إلى حد كبير: أمن إمدادات الطاقة، الطاقة من أجل التنمية وتغير المناخ. إن المجالات سائلة الذكر متداخلة ولو تم علاجها كل على حدة فإن التدابير التي تتخذ في مجال واحد قد يحدث عنها تأثيرات ضارة على المجال الآخر. وكما تتم مناقشته بعد ذلك فإن بالإمكان تصميم سياسات وبرامج ذات تأثيرات إيجابية في جميع المجالات الثلاثة.

٥ - ينتج عن إنتاج واستهلاك واستخدام الطاقة الكثير من التأثيرات الصحية والبيئية المختلفة. وتشتمل التأثيرات الواقعة على الصحة والبيئة بصفة عامة على تلوث الهواء الذي يتفاوت من تلوث داخل الدور إلى ذلك الذي يحدث على مستويات المحليات والمناطق، وتغير المناخ، وتدهور النظام الإيكولوجي، وتلوث المياه ومخاطر الإشعاع.

٦ - وفي البلدان الصناعية، يتصدر قطاع النقل النشاطات الملوثة للهواء الحضري، وذلك على الرغم من أن الكثير من التحسينات التقنية والسياسات المختلفة قد قضت على الرصاص وقللت من مستويات الكثير من الملوثات ذات الصلة بالنقل من غير ثاني أكسيد الكربون. ففي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال يكون الوضع أكثر تشويشاً، فالكثير من المدن الكبرى تعاني من مجموعة من انبعاثات المرور المزدهم وملوثات ناتجة عن حرق الوقود الأحفوري ووقود الكتلة الأحيائية في الأماكن الصناعية والمحلية.

٧ - يمكن للانبعاثات المحمولة جواً من الملوثات أن تؤدي إلى إحداث الضرر على مسافات بعيدة من مصدر الانبعاث، حيث تعتربها في تلك الأثناء تفاعلات كيميائية ذات تأثيرات ضارة من الناحية البيئية. وتتصل بعض التأثيرات البيئية الإقليمية المعروفة بتحمض التربة وبشبهات المياه نتيجة لترسب مركبات الكبريت والآزوت، ونتيجة لترسب المغذيات أو المواد الأتروفية (أي تزايد المغذيات مثل الآزوت في المياه) فإن تكون الأوزون في منطقة التروبوسفير يكون ضاراً وذلك نتيجة للتفاعلات الكيميائية الناتجة عن ضوء الشمس والتي تشتمل على ملوثات متعددة.

٨ - لقد تحول التغير المناخي، خلال العقود الأخيرة من الزمان، إلى قضية تثير قلقاً عالمياً. فالفهم البشري للعلاقة بين مستويات الانبعاثات وتركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي والتغيرات التي تعترى النظام المناخي العالمي آخذ في التحسن، وهناك توافق متزايد في الآراء لدى كل من الدوائر العلمية والسياسية بأنه من الضروري إحداث انخفاضات كبيرة في الانبعاثات من أجل الحد من التغيرات المناخية لإبقائها عند مستويات يسهل التحكم فيها.

٩ - إن مساهمة الإنسان الرئيسية في خلق انبعاثات غازات الدفيئة تأتي من الأنشطة ذات الصلة بالطاقة المستندة إلى الوقود الأحفوري، والتي تستأثر الآن بما يزيد على ٨٠ في المائة من المجموع، مع استبعاد استخدام الأراضي والتغير في استخدام الأراضي والحراجة. أما البلدان الصناعية فهي مسؤولة عن أغلبية الانبعاثات الجارية والقديمة، غير أن النمو السريع في استهلاك الطاقة لدى بعض البلدان مثل الصين والهند معناه أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تزيد حصتها بصورة متزايدة من هذا الاستهلاك.

١٠ - إن المستجندات التي تحدث في مجال الطاقة المائية (Hydropower) وإنشاء السدود الضخمة وخزانات المياه الناتجة عن ذلك بصفة خاصة يمكن أن تحدث تأثيرات كبيرة على النظم الإيكولوجية. وأنه بتعديل النظام الهيدرولوجي لنهر ما، يمكن للسدود أن تغير الظروف المناخية المحلية، وأن تحدث اختلالات بالنظم الإيكولوجية.

١١ - ومن خلال رؤية إجمالية للسياسات، هناك حاجة إلى ثلاث مجموعات من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الوطني للتصدي لمتطلبات الطاقة من أجل تحقيق أهداف إعلان الألفية:

(أ) تحسين فعالية قطاع الطاقة؛

(ب) تحسين معدلات الحصول على الطاقة في المناطق الريفية؛

(ج) تحسين توفير خدمات الطاقة للفقراء في المناطق الحضرية وتلك التي تقع على حافة الحضر.

١٢ - عند تقييم اتجاهات العرض والطلب العالمية للطاقة مقابل الشواغل العالمية الثلاثة والخاصة بتحسين أمن الطاقة، ومواجهة تغير المناخ والتوسع في الحصول على أشكال حديثة للطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، يبدو للوهلة الأولى أن السياسات الحالية والأطر التنظيمية لن تحقق هذه الأهداف. ويجب أن تحفز الحكومات الطلب على تقانات أكثر فعالية وأنظف،

بما في ذلك التقانات التي تُؤثر مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين فعالية الطاقة على جانبي العرض والطلب والاستخدام الأنظف للوقود الأحفوري. ويعتبر تصحيح السياسات واختناقات السوق من الشروط الأساسية لتحقيق النجاح.

١٣ - وتظهر الخبرات أن النهج الخاصة بالسياسات والتي كان لها الأثر الأكبر والمستدام على الطاقة بالنسبة للتنمية المستدامة في كل من البلدان المتطورة والنامية تنسم جميعها بـ:

(أ) أن تكون مجموعة مؤلفة من السياسات المختلفة، بدلاً من الاعتماد على سياسة منفردة؛

(ب) أن يتسم دعم هذه السياسات بطول الأمد والقدرة على التنبؤ؛

(ج) أن تكون متوائمة مع الأسواق وأن تستخدم هذه الأسواق في تقديم الفعالية مع مراعاة الأهداف المعلنة لهذه السياسات.

١٤ - وللتصدي للشواغل الثلاثة الخاصة بالحفاظ على أمن مصادر الطاقة، وتوفير الطاقة للتنمية ومحاربة تغير المناخ خلال العقود القادمة، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وتحتاج الأدوات الخاصة بالسياسات المحددة أن تُصمم بحيث تناسب الظروف الوطنية والمحلية المحددة. وتوجد خبرات كبيرة لتوجيه القرارات. كما أن تحديد الأهداف ووضع الجداول الزمنية على الصعيد العالمي بالنسبة للانبعاثات والتقانات يمكن أن يكونا من الصكوك الهامة لضمان العمل الوطني والتعجيل به. ولكنه ليس من الضروري انتظار توافق عالمي قبل التحرك.

١٥ - قد يرغب الوزراء ورؤساء الوفود في تركيز المناقشات حول المواضيع الثلاثة الواردة بأسفل. ونظراً لإتساع كل موضوع والحقائق والأولويات الوطنية المختلفة، فإن الأسئلة الواردة مع كل موضوع صيغت من أجل الأغراض الاسترشادية فحسب (أي أنه ليس من المزمع أن تكون شاملة في تغطيتها لأي من المواضيع المقترحة):

(أ) التأثيرات البيئية لاستخدام الطاقة:

١٠٠ كيف يمكن لصانعي سياسات الطاقة، والبيئة، والتنمية التكامل بصورة أوثق، خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؟ وما هي الخطوات المحددة التي يمكن أن يتخذها الوزراء لضمان ألا يتم تخطيط السياسات في "جهات" منفصلة، كما هو متبع؟

٢٠٠ إلى أي مدى يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تفي بالحاجات المتزايدة للطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؟ وهل هناك خطوات محددة يمكن أن تتخذها الحكومات لتبني مفهوم الطاقة المتجددة، خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؟

٣٠٠ ما هي الاحتياطات الضرورية فيما يتعلق بالتنمية كبيرة الحجم للطاقة الإحيائية؟ وهل هناك مقايضات بين تطوير الطاقة الإحيائية والتنوع

البيولوجي، وإنتاج الغذاء، والحاجات من المياه، وما إلى ذلك؟ وما هي الخطوات المطلوب اتخاذها للتأكد من أن نظم الطاقة الإحيائية تساهم بإيجابية في الوفاء بمطالب الطاقة والبيئة؟

(ب) فعالية الطاقة وتمويل نظم الطاقة الأنظف:

١٠٠ ما هي التغييرات في السياسات التي تسمح بالتوسع في جهود فعالية الطاقة، بما في ذلك من خلال آليات السوق؟ وما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتسريع الجهود الرامية إلى تحسين فعالية الطاقة في القطاعات المختلفة مثل المباني، والاستخدامات المنزلية، والصناعة، والنقل؛

٢٠٠ كيف يمكن تحريك تدفقات الاستثمارات الموجهة إلى البنية الأساسية لمصادر الطاقة الجديدة نحو التقانات والنظم التي تسبب تأثيرات أقل على البيئة؟ وهل هناك حاجة إلى نهج تكون مختلفة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عنها في البلدان المتقدمة؟ وما هي الأنماط الجيدة القائمة؟

٣٠٠ كيف يمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر فعالية لتوفير التقانات المتقدمة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؟

(ج) أوجه التقدم والتعاون التكنولوجي:

١٠٠ كيف يمكن الحصول على توافق بشأن النهج الخاص بتطوير موارد الطاقة المائية بصورة مقبولة بيئياً واجتماعياً، خاصة موارد الطاقة المائية بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؟

٢٠٠ كيف يمكن تحقيق قبول شعبي أكبر لمرافق الطاقة المتجددة مثل مزارع الرياح؟ وما هي النهج التي أثبتت نجاحها؟

٣٠٠ ما الذي يمكن أن تقوم به الحكومات لزيادة احتمالية أن تساهم تقانات الوقود الأحفوري في مستقبل آمن بالنسبة للطاقة؟ وما هو دور البحوث المشتركة، والتنمية والبرامج المتشعبة في التعجيل بنشر تقانات الوقود الأحفوري المحسنة؟

٤٠٠ مع وضع عدم اليقين التكنولوجي في الاعتبار، ما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومات في الوقت الحالي للإعداد لاقترادات الهيدروجين؟ وكيف يمكن للبلدان النامية أن تعد نفسها أفضل إعداد للمستقبل المنتظر للهيدروجين؟

ثانياً - إدارة المواد الكيميائية

١٦ - يقدم هذا الفصل موجزاً للوثيقة UNEP/GCSS.IX/9/Add.2، والتي تناقش القضايا المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية في الوقت الراهن في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM). وقد تم تقديم هذه القضايا تحت ثلاث فئات: السلامة الكيميائية كقضية شاملة من قضايا التنمية المستدامة؛ ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ والحاجة إلى التزام متعدد القطاعات على المستوى الدولي بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

ألف - السلامة الكيميائية كقضية شاملة من قضايا التنمية المستدامة

١٧ - يوحى التأثير الشامل للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية وقدرتها على إضعاف تحقيق الأهداف الإنمائية، بضرورة إدماج قضايا المواد الكيميائية في استراتيجيات التنمية المستدامة من جانب كل من الحكومات الوطنية والجهات المانحة الدولية. ويستدعي ذلك عادة تعزيز التعاون فيما بين الإدارات والارتقاء بمستوى إدارة المواد الكيميائية كأولوية فيما يتعلق بأدوات التخطيط الوطنية. وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فإن هذه تشمل ورقات استراتيجية المساعدة القطرية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وبالمثل، ينبغي لوكالات التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية أن تكون مدركة ومراعية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بوصفها عنصراً فعلياً في خطط وطنية كهذه. وقد توجد عقبات لا يستهان بها في بعض الحالات أمام زيادة وعي المسؤولين وصناع القرار من وزارات وطنية ووكالات مانحة لم يعتادوا على فكرة وجود ارتباط بين إدارة المواد الكيميائية وبين الأهداف الإنمائية الأكثر وضوحاً. وبالإضافة إلى ضمان اتباع نهج متعدد القطاعات فيما بين الوكالات الحكومية، سوف يكون من المرغوب فيه إشراك أصحاب المصلحة الآخرين كالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تحسين إدارة المواد الكيميائية.

١٨ - منذ نشوء عملية وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، تم التركيز على الصلة بين السلامة الكيميائية والتنمية المستدامة. ويتضح هدف إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في استراتيجيات التنمية الوطنية في وثائق النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ذاتها على جميع المستويات، كالتزام سياسي في الإعلان رفيع المستوى، وفي الأهداف المبينة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات وكمجال عمل في خطة العمل العالمية.

١٩ - قد يرغب الوزراء ورؤساء الوفود أثناء مداولاتهم، في استكشاف الصلات القائمة بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتحقيق التنمية المستدامة، والتعليق على الاحتياجات والطرائق لتعزيز التنسيق الشامل للقطاعات بشأن القضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية في سياق التخطيط الإنمائي الوطني والنظر في القدرات الكامنة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية خلال تشجيع مثل هذا التنسيق.

٢٠ - وقد يود الوزراء ورؤساء الوفود أن ينظروا في وضع توصيات تكون وثيقة الصلة بما يلي:

(أ) زيادة الاعتراف بالمساهمة التي تقدمها الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في التنمية المستدامة؛

(ب) تشجيع إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي الوطني مع مراعاة الالتزامات والأهداف التي يعبر عنها النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في هذا الصدد.

باء - دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٢١ - رهنًا بموافقة المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، اتفقت اللجنة التحضيرية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في دورتها الثالثة المعقودة في فيينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على أن يُطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع وتولي المسؤولية الشاملة للأمانة لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية بالأدوار الرئيسية في الأمانة كل في مجال خبرته. وقد كان من المتوخى أن تشترك الأمانة في الموقع مع مجموعة المواد الكيميائية والنفايات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف وأن تستفيد استفادة تامة من أوجه التآزر القائمة. ومن أجل تبيان الطابع متعدد القطاعات للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تقوم الأمانة بعملها بالتنسيق والتعاون مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى جانب منظمات حكومية دولية أخرى حسبما يتناسب، حسبما وافقت عليه اللجنة التحضيرية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في دورتها الثالثة.

٢٢ - في المقرر ٩/٢٣ الذي اعتمد أثناء الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي كمسألة عالية الأولوية أن يعد الترتيبات المالية والإدارية المناسبة لتنفيذ مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بمجرد اعتماده. كما طلب إلى المدير التنفيذي ترتيبات مالية وإدارية لأنشطة لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مع الأخذ في الاعتبار خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٢٣ - قد يرغب الوزراء ورؤساء الوفود في مناقشة الأدوار المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والتفكير في أهمية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية كمبادرة دولية للسياسات في مجال إدارة المواد الكيميائية وكعنصر من عناصر التنمية المستدامة، وفي مدى ملائمة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتصديق على النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتولي مهام الدعم لتنفيذه، وأهمية الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم

المتحدة للبيئة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مجال تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٢٤ - قد يرغب الوزراء ورؤساء الوفود في النظر في وضع توصيات تكون وثيقة الصلة بما يلي:

(أ) التصديق على النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على النحو الذي اعتمدته المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛

(ب) تطلب إلى المدير التنفيذي القيام بوظائف الدعم التي طلبها المؤتمر فيما يتعلق بتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ج) التأكيد على توفير المساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مع مراعاة خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات وفرص التوافق النشاطي.

جيم - الحاجة إلى التزام متعدد القطاعات على المستوى الدولي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

٢٥ - من المتوقع أن يقوم المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بعد اعتماده للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بإحالة إلى مجالس إدارة منظمات حكومية دولية ذات صلة للنظر فيه. ومجلس الإدارة الأول الذي سيتصدى للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية سيكون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تبدأ دورته الاستثنائية التاسعة مباشرة بعد المؤتمر. ومن بين مجالس الإدارة الرئيسية الأخرى جمعية الصحة العالمية التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٦ ومؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في ٢٠٠٦.

٢٦ - لقد استحدثت عملية وضع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة له وعمل على جمع الأموال اللازمة لجعل هذه العملية عملية مضمونة. ومن المتوقع أن يستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالقيام بالدور الداعم المركزي، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥ طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي توفير الترتيبات المالية والإدارية لأنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ورهنًا بما يسفر عنه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية من نواتج فعلية فقد يرغب الوزراء ورؤساء الوفود في النظر في وضع توصيات بشأن قيام مجلس الإدارة بإيلاء الاعتبار بصورة إيجابية لمقترحات بشأن نهوض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رئيسي في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على النحو المبين أعلاه.

٢٧ - لقد كانت المشاركة متعددة القطاعات إحدى الخصائص المميزة لعملية تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وستحفظ بأهميتها أثناء مرحلة التنفيذ. وكما أن النهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية يشكل نهجاً مهماً على المستوى الوطني فإنه سيكون حاسم الأهمية للغاية فيما يتعلق بالحفاظ على إشراك المنظمات الحكومية الدولية بما في ذلك أمانات الاتفاقات متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية على المستوى العالمي، إذا كان النهج

الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية هو نهجاً استراتيجياً بالفعل ويمثل تقدماً في الوضع الراهن. وسوف يكون التعاون بين الوكالات لتيسير تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتعظيم أوجه التوافق النشاطي بين برامجها وأنشطتها عنصراً أساسياً في تحقيق نجاحه.

٢٨ - تشكل القرارات بشأن تأييد أو إقرار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتوضيح أهدافه في برامج عمل مختلف المنظمات، مسألة تخص مجالس الإدارة التابعة لكل منها. ومع ذلك فقد يرغب الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الإسهام في عملية التصديقات الموازية هذه وذلك بالتأكد من أن الزملاء من وزارات وطنية أخرى مطلعين بصورة مناسبة عليه ويلقون التشجيع لإيلاء الاعتبار بصورة إيجابية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في إطار اجتماعات الأجهزة الرئاسية الذين هم مسؤولون عنها.

دال - مقترحات للمشاورة الوزارية

٢٩ - قد يود الوزراء ورؤساء الوفود بحث الطرق التي يتم بها تشجيع اشتراك جميع المنظمات الحكومية الدولية بما في ذلك أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتعظيم أوجه التوافق النشاطي بين برامجها وأنشطتها.

٣٠ - بالإضافة إلى التوصية بالتصديق على النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذاته (أنظر عاليه) قد يود الوزراء ورؤساء الوفود بتوجيه انتباه مجالس الإدارة الأخرى له أو تشجيع السلطات الوطنية على إتباع نهج حيال النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يشمل حكوماتهم بكاملها ويؤدي إلى عملية تصديق موازية له من جانب الأجهزة الرئاسية الأخرى في الوقت المناسب.

ثالثاً - السياحة والبيئة

٣١ - يقدم هذا الفصل موجزاً للوثيقة UNEP/GCSS.IX/9/Add.3، والتي تناقش القضايا ذات الصلة بتأثيرات السياحة على البيئة إلى جانب الفرص التي تقدمها السياحة، والنهج التي يمكن أن تحد من هذه التأثيرات، وكذلك التحديات الرئيسية التي تواجه السياحة والبيئة.

٣٢ - تقع العلاقة الخاصة المتبادلة بين صناعة السياحة والبيئة داخل دائرة اهتمام السياسات البيئية. حيث تعتمد صناعة السياحة ذاتها بشدة على نوعية البيئة. ذلك أن السائحين يبحثون بصورة كبيرة عن الأماكن الجذابة غير الملوثة لزيارتها، كما أن الانخراط في السياحة يمكن أن يجعل السكان المحليين أكثر إدراكاً للحاجة إلى الحفاظ على البيئة. وكما أن البيئة عالية الجودة جزء رئيسي من المنتج السياحي، فإن السياحة يمكنها أن تكون حليفاً لعملية حفظ البيئة وقوة اقتصادية وسياسية داعمة لهذه العملية.

٣٣ - يمكن أن تشمل التأثيرات السلبية للسياحة التي تقع على البيئة ما يلي:

(أ) انبعاث غازات الدفيئة والملوثات الأخرى مما يسهم في الاحترار العالمي وتغير المناخ والإضرار بنوعية الهواء المحلي؛

(ب) إقامة مرافق سياحية في البيئات الحساسة مما يؤدي إلى التدهور المادي للأراضي، وإلى الإضرار بالموائل وفقدان التنوع البيولوجي، وتدمير المناظر الطبيعية؛

(ج) تشغيل المرافق السياحية مما يؤدي إلى استخدام الموارد غير المتجددة أو الثمينة كالمياه العذبة وأنواع الوقود الأحفوري، وتوليد الملوثات والنفايات. وتشمل الفئة الأخيرة مخلفات مياه المجاري وتوليد النفايات الصلبة.

٣٤ - يمكن للسياحة كذلك أن تحدث تأثيرات اجتماعية سلبية لها عواقب مهمة بالنسبة لإدارة الموارد البيئية. ففي الكثير من المجتمعات المحلية تكون ندرة المياه العذبة من أسباب الانشغال الرئيسية التي يمكن أن تزداد سوءاً بسبب نمو السياحة في تلك المناطق.

٣٥ - هناك العديد من الطرق التي يمكن للسياحة أن تسهم بها أيضاً إيجابياً في البيئة ويحدث ذلك إلى حد بعيد نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وهي تشمل:

(أ) توفير مصدر مباشر للدخل اللازم للمحافظة على البيئة؛

(ب) توفير مصدر للدخل للمجتمعات المحلية من الأنشطة السياحية؛

(ج) تعميق الوعي بالجودة البيئية، والقيمة الاجتماعية والثقافية المترتبة على ذلك فيما بين الزائرين والمجتمعات المضيفة مما يزيد من الاهتمام والدعم.

٣٦ - يحتاج تحقيق المزيد من الاستفادة في السياحة إلى دعم من الحكومات. وتشمل التحديات الحصول على المزيد من الدعم السياسي وزيادة الشفافية وتوسيع نطاق المعارف. وثمة حاجة لإدماج السياحة في خطط التنمية الوطنية وتدعيم كل الأدوات المتاحة للحكومات للتأثير في التدابير التي تُتخذ على الأرض، وفي المهارات والموارد اللازمة لتطبيق هذه الأدوات بصورة فعالة.

٣٧ - وبتمحيص الدور الذي يتعين على الحكومات أن تقوم به بوجه خاص لجعل السياحة أكثر استدامة، فإن المسؤوليات المترتبة على ذلك تشمل:

(أ) توفير القيادة والتنسيق؛

(ب) وضع استراتيجية للسياحة المستدامة؛

(ج) استحداث وإدارة بنية تحتية وموارد داخل الأراضي المملوكة ملكية عامة؛

(د) توفير إطار تنظيمي؛

(هـ) تعزيز وتيسير الطرق الأخرى للتأثير على المنشآت؛

(و) بدء أو دعم البحوث في تأثيرات السياحة والاستدامة ونشر الممارسات الجيدة.

٣٨ - يجب أن يستند الإدماج السليم والفعال للاستدامة في السياسات العامة للسياحة إلى وضع تدابير محددة ونشر الأدوات التي تتناول:

- (أ) النطاق العام للسياحة وشكلها؛
- (ب) تطوير مرافق السياحة وأنشطتها؛
- (ج) تشغيل المنشآت السياحية وتوفير الخدمات؛
- (د) سلوك السائحين بما في ذلك اختيار العطلات والوعي بالحفاظ على البيئة وقضايا المجتمع المحلي في المقاصد التي يتم زيارتها.

٣٩ - ويمكن أن تزداد فعالية هذه السياسات العامة بإنشاء هياكل تسمح بالتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة واتباع توليفة متوازنة من الأدوات، بما في ذلك صكوك اقتصادية وتشريعية وتعزيز أحكام الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالتزامات حفظ الطبيعة والحماية البيئية، ومنع ومكافحة التلوث، والإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

٤٠ - يركز تنفيذ سياسات السياحة المستدامة على اعتماد وتنفيذ مزيج من الأدوات التي يمكن تجميعها على النحو التالي:

- (أ) أدوات القياس؛
- (ب) أدوات القيادة والتحكم؛
- (ج) الأدوات الاقتصادية؛
- (د) الأدوات الطوعية؛
- (هـ) الأدوات الداعمة.

٤١ - وعلاوة على دور الحكومات ينبغي حفز القطاع الخاص على ما يلي:

- (أ) إدراج المناطق المحمية ضمن برامج زيارات السياح وإعطاء العملاء معلومات عن السمات الطبيعية والثقافية للمواقع المزاردة ودورهم في صون النظم الإيكولوجية المحلية؛
- (ب) تزويد العملاء بمبادئ توجيهية بشأن كيفية تجنب التأثيرات السلبية لدى زيارة المناطق الحساسة لتجنب التأثيرات ذات الصلة على البيئة.

٤٢ - ويمكن أن تحدد عمليات وضع المبادئ التوجيهية ومدونات السلوك توقعات ومؤشرات لأداء الصناعة. كذلك فإن تشجيع تقديم التقارير المنتظمة والشفافة عن أداء الاستدامة يمكن أن يوفر مناخاً مواتياً لاستمرار التحسينات. ويمكن أن تقوم مقاصد بأكملها أيضاً بإعداد التقارير تحت إشراف السلطات المحلية واستناداً إلى مجموعة محددة من مؤشرات استدامة المقاصد.

٤٢ - قد يرغب الوزراء ورؤساء الوفود في النظر في الأسئلة التالية:

- ١ - ما هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الحكومات للتصدي للتحديات المبينة آنفا (مع الإشارة بوجه خاص إلى هياكل أسلوب الإدارة وأدوات تنفيذ السياسات)؟
- ٢ - تعتبر المناطق المحمية منتجات سياحية ذات قيمة متزايدة: ما هي أشكال الحماية الإضافية التي قد تلمس الحاجة إليها داخل المناطق المحمية وخارجها لمنع السياحة من توليد تأثيرات إضافية؟
- ٣ - ما هي الاستراتيجيات والأدوات والعناصر الفاعلة التي ينبغي إشراكها في تعزيز الاستهلاك المستدام في قطاع السياحة؟
- ٤ - ما هو الدور الذي تضطلع به الأدوات الاقتصادية في تعديل سلوك الإنتاج والاستهلاك وزيادة العائدات التي تخصص للصون؟
- ٥ - كيف يمكن للحكومات أن تنهض بالإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع السياحة؟
- ٦ - ما هو دور شهادات الاعتماد في النهوض باستدامة السياحة؟
- ٧ - كيف يمكن تدعيم أنشطة اليونيب في مجال السياحة المستدامة؟